

حكمه حكم المال وقد استحقاق الزكاة وقوله وصار حكمه حكم عيوب  
النساء ولو صح الخبر هذا هو معنى قوله ولا يبلغ الشهوات  
يقوله الخ وهو محذور لكن إعادة لأجل التعديل ولأجل الحكم الذي  
أخذ منه أو حكاية حال أي أخبار بما في الواقع ويضلل الأمر  
من أن الشهادة مستندة للشهادة صريحاً أي بغير كلام  
المحذور للقاضي وفي هذا لا بد من تبين أو من خبر كلام القاضي  
المحذور وفي هذه من جهة وأخرى فلو لم يكن يعلم أن الصور الزمنية  
التي ذكرها الشيخ المحقق في الشهادة بعد العمارة في المصنوع لكن  
بينها فرق وهو أن في المصنوع لا يقال لا يقال له وهو بصيرت والشي  
تبدل يقال له تجل وهو بصيرت وكان ضابطاً لما لا واحد كما أنه ليس  
ضابطاً للآخر فالصوير لكل يصح في الآخر مطلقاً أي سواء كان  
مقرواً في الاسم والنسب أولاً وقوله مع تمييزه أي يكونه مقراً أو مقارلاً  
أو بائناً أو مشتبهاً أو عليه حجر فليس هو عطف على ميث وكل منها  
صيغة الغريم وخرج حجر العنق حجر لسفنه والغريم الخ وهو مؤنث  
أو مفسس في حجر عليه فيتعيل شهادة الغريم بما هو في الخ  
كما إذا ادعى لسفنه شيئاً وأقام عليه شاهداً وقوله أو وصيه وصيه  
ومثبان ادعى أحد هاتين الموصي وأقامه الآخر شاهداً وقوله أو وكيل كما  
إذا ادعى الموكل شيئاً وأقام الوكيل شاهداً ذلك أو وكيل ونسبت  
للكوالة بأصوله الوكيل وفروعه وبأصوله الوكيل وفروعه بخلاف الوصية  
لا يثبت ذلك لأن الوصاية أقوى من الوكالة ومثل ذلك الأمام والقاضي  
وبما ظهر الوقت والمسجد إذا ادعى شيئاً أقاموا صوراً أو فروعه  
بشهادة أئمة ما يقتل وأدعى أن لا مدعيه أي العبد من عدم الرتبة  
فدلى على أنه ما كان هناك رتبة امتنع الشهادة والظن  
المهم فالقاضي هو على الغيب بظن من خبره لو شهد الشفيع أو  
العدول والغاسق والقاضي لا يعلم ذلك فلا علم على القاضي للجميل

ولا

ولا على صاحب الحق لأنه أحق حقه ولا على الشاهد لأنه فيه إغارة  
على وصوله في الحق لحقه بل يجب عليه أن يبين طريقاً في حقوق  
الله متعلق بتعديله الذي تقدم بطلاق الخبر لا بد من تبين  
في كل ذلك وقوله وطلائق ويقولان وهو يتخلل بها وقوله وعقن أي  
وهو يرفقه وهكذا لما يأتي أنها لا تقوم إلا عند الحاجة وتنف  
لخبر جهتها إن كان وقد ترفيق لا يشتم ويبنى على ذلك أنه  
لو ادعى شخص على شخص بأنه زني يكون وثاقاً في حقه والمعتمد  
قبول الدعوى إلا محض حق الله بخلاف الشهادة فإنها تشمل ولو في  
محض حق الله المحتمة المصنوعة  
بالعق رجاء الله يعنيه وفاربه من الدار والعق بالقول  
من الشرع القديم يدل على كراهية الجرمي ثمانية آلاف وكان ذلك  
لجاهلية ويدل على أن لب توبة لما بشره بولادة النبي وأما  
العق بالاستيلاء وهو من خصوصيات هذه الأمة وأعلم أن  
العق بالقول من المسلم في تسمية العنق والمعلق وأما صفة  
فإن تعاقبها حتى أو من أو تحقيق خبر فليس قربة والأكابر قربة كانت  
طلعت الشمس فالتحرر من الأما والعق بالفعل وهو الاستيلاء  
فليس قربة لأنه متعلق بقضاء وطان إلا أن قصد به حصول عتق  
أو ولد فيكون قربة العتق هو تسليم مضمناً للعق والمصروف  
الاعتاق وهذا إذا اعتق العتق فان اعتبر مجرد العتق هو  
فالمصدر القيسمي يعتقكهما وأما عتقكهما فهو مصدر زمني  
والمراد بالعق ما يشمل ما كان بصيغة وهو ظم وقا كان بصيغة  
كسر الغريب وقد ذكر المنع العربي بقوله الله بمعنى الاعتاق في خبره  
لا يخاص بها ما كان بصيغة فكان الأولي الشتم وهو لغة الخ  
أي فيكون معناه الاستقلال والتخليص أو أنه الملك المراد  
بالأزلة ما يشمل الذوال كما في صورة ملك الغريب لا يملك

كتاب العتق